



Al Khaleej (Business - p. 3)

July 08, 2009

## تعاون مشترك بين «مركز دبي للتحكيم» و«مالطا»



دبي - الخليج

وقع مركز دبي للتحكيم الدولي أمس الأول الاثنين اتفاقية تعاون مع مركز مالطا للتحكيم تشمل تعزيز التعاون المشترك في مجال التحكيم لتقديم أفضل الخدمات لاجتماعي الأعمال في كل من دبي ومالطا. وممثل مركز دبي للتحكيم الدولي خلال حفل التوقيع الدكتور حبيب اللا، نائب رئيس مجلس أمناء مركز دبي للتحكيم الدولي، في حين وقع الاتفاقية أنطوني تابون، قنصل عام مالطا في دبي بالنيابة عن مركز مالطا للتحكيم.

حبيب اللا وحسام التلهوني وأنطوني تابون أثناء توقيع الاتفاقية

والتوفيق لإجراءات فعالة لتسوية النزاعات التجارية. وأضاف قائلاً: «إن الترويج لفهم أكثر عمقاً للوسائل البديلة لتقاضي والتحكيم عبر تنظيم الندوات والؤتمرات والفعاليات هو أحد بنود الاتفاقية الموقعة».

ومن ناصيته، أشاد الدكتور جورج هايبلر، رئيس مجلس إدارة مركز مالطا للتحكيم بتوقيع الاتفاقية التي تعزز روابط التعاون مع دبي خاصة وأن العلاقات التجارية بين مالطا والإمارات تشهد ازدياداً ملحوظاً.

وبلغ عدد القضايا المسجلة في مركز دبي للتحكيم الدولي 159 قضية خلال الأشهر الستة الأولى من العام الحالي. كما بلغ عدد الاتفاقيات التي وقعها المركز مع مراكز تحكيم أخرى شاملة الاتفاقية الحالية 17 اتفاقية مع عدد من مراكز التحكيم منها مركز كوالالمبور الإقليمي للتحكيم، ومركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وغيرها من مراكز التحكيم الرموقة.

صلية للتحكيم التجاري، تبعث الثقة بين المستثمرين عبر استخدام وسائل سريعة وغير مكلفة مثل التحكيم والوساطة والتوفيق.

وقال أنطوني تابون، قنصل عام مالطا في دبي: «يمثل توقيع الاتفاقية خطوة إضافية باتجاه تقديم خدمات التحكيم البسيطة والمتازة. وعلى ضوء ازدياد العلاقات التجارية بين دبي ومالطا، فإن التوصل إلى أرضية مشتركة لتحكيم النزاعات التجارية سيساعد على فهم أفضل لممارسات وإجراءات الأعمال بين المستثمرين. وهذه الاتفاقية تظهر الالتزام الوثيق للطرفين لتحقيق أكبر قدر من السلاسة في عمليات القطاع التجاري».

وأشار الدكتور حسام التلهوني، مدير مركز دبي للتحكيم الدولي إلى أن الاتفاقية تظهر التزام الطرفين بتعزيز أطر التعاون بينهما، وتطوير وسائل حل النزاعات التجارية. واعتبر التلهوني أن الاتفاقية تروج للتحكيم والوساطة

اتفق الطرفان على تقديم كل الدعم والساعدة للطرف الآخر في مجال اختيار الحكيم والوفيقين، وتعيين الخبراء المؤهلين لحل النزاعات التجارية. وتضمنت بنود الاتفاقية تقديم الطرفين لكل التسهيلات التوفيرة، وتبادل المعلومات والخبرات، وتقديم الساعدة في المطبوعات وفي كافة الأمور المتعلقة بحل النزاعات التجارية على وجه العموم.

وتعليقاً على الاتفاقية الموقعة، قال اللا: «تفتح الاتفاقية باباً جديداً من التعاون البناء بين مركز دبي للتحكيم الدولي ومركز مالطا للتحكيم بما يخدم الصلحة المشتركة». وأشاد اللا بالدور الرائد الذي يلعبه مركز مالطا للتحكيم معتبراً أن تبادل المعلومات مع مركز دبي للتحكيم الدولي حول الأنظمة البديلة للتقاضي، وخدمات التحكيم سيعود بالفائدة المطلوبة على الطرفين.

وأضاف نائب رئيس مجلس أمناء مركز دبي للتحكيم الدولي أن بيئة الأعمال السليمة في دبي تتطلب قاعدة